http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1691) السنة السابعة - الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

وزارة العدل الأميركية: قرار التبرئة لا يزال في مرحلة التقييم

الحكومة تطالب عناصر بلاك ووتر بمغادرة العراق فوراً

بغداد/ احياء الموسوي والوكالات

في الوقت الذي اعلنت فيه الحكومة انها ستمنع وجود عناصر شركة بلاك ووتر الامنية وانها ستطاردهم حتى وإن كانوا يعملون ضمن شركات أخرى، أعربت وزارة العدل الأميركية عن أسفها لقرار محكمة اميركية بتبرئة خمسة من عناصر الشركة المتهمين بقتل ١٧ مواطناً عراقياً في قضية ساحة النسور عام ٢٠٠٧.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ: إن عناصر الشركة «ليسوا موضع ترحيب حتى وإن كانوا يعملون ضمن مؤسسات أخرى،» مضيفاً أن الحكومة أعطت أجهزتها أوامر صارمة بإجراء تحقيقات لمعرفة ما إذا كان أحد منهم ما زال في العراق، وذلك إثر إسقاط القضاء الأميركي التهم الجنائية عنهم. وأضاف الدباغ بحسب وكالة (سي ان ان): «أنصحهم (عناصر الشركة) بمغادرة العراق فوراً.. من غير المسموح لهم البقاء هنا». وأكد الناطق باسم الحكومة أن وزارة الداخلية أصدرت توجيهات إلى أجهزتها بالتحقق من السجلات لمعرفة هويات عناصر «بلاك ووتر» الذين ما زالوا في العراق، على أن يشمل البحث أيضاً الشركات التابعة لـ«بلاك ووتر.»

ونفى الدباغ أن تكون الحكومة قد ناقشت هذه الخطوة مع السفارة الأميركية، مضيفاً أن هذا القرار يحمل الطابع السيادي، وليس على الجانب العراقي مناقشته مع أي جهة أخرى. وتابع أنه بعد انتهاء التحقيقات التي تجريها وزارة الداخلية، ستقوم السلطات العراقية المختصة باتخاذ إجراءات ضد عناصر «بلاك ووتر» التي غيرت اسمها الى شركة «زي» الموجودين على الأراضي العراقية، دون أن يحدد طبيعتها.

ورفض الدباغ ما جاء في القرار القضائي الأميركي الأخير، لجهة إسقاط الدعوى عن عناصر «بلاك ووتر» في حادث ساحة النسور، مضيفاً أن التحقيقات التي أجرتها الأجهزة العراقية المختصة أظهرت أن العناصر «ارتكبوا جريمة القتل، وخرقوا قواعد استخدام السلاح، من دون وجود أي تهديد يستدعي استخدامهم القوة.»

وكانت الحكومة العراقية قد وجهت الجمعة انتقادات شديدة اللهجة للقرار الصادر عن إحدى المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة، بشأن إسقاط الاتهامات عن خمسة من عناصر شركة «بلاك ووتر» الأمنية، والذين تقول بغداد إنهم قاموا بقتل ١٧ مدنياً عراقياً، في حادثة «ساحة النسور». ووصف الدباغ آنذاك القرار الذي أصدره قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية، ريكاردو أوربينا، بأنه يمثل «استخفافاً بدماء العراقيين». وقال في بيان رسمي: «الحكومة العراقية تأسف لقرار القاضي الاتحادي بإسقاط الاتهامات عن الحراس الأمنيين بشركة بلاك ووتر، الذين تسببوا في مقتل ١٧ من العراقيين المدنيين الأبرياء، في ميدان ساحة النسور، في ١٦ أيلول من العام ٢٠٠٧». وأضاف قائلاً: «لقد كنا نظن أن النظام القضائي الأمريكي يتمتع بالعدالة والاستقلالية، ولكن بدا واضحاً أن النظام القضائي في أمريكا لا يتمتع بالعدالة، ما حدث يمثل إهانة لدماء العراقيين».

وكان القاضي أوربينا قد أسقط الخميس جميع التهم الموجهة إلى حراس بلاك ووتر، قائلاً: إن السلطات العدلية الأمريكية استخدمت بشكل خاطئ اعترافات أدلى بها المتهمون تحت الإكراه، عندما تم تهديدهم بفقدان وظائفهم، معتبراً ذلك خرقاً للتعديل الخامس في الدستور الأمريكي.

ورحب مارك هولكوار، أحد محامي فريق الدفاع بقرار القاضي، وقال إن الفريق «اندهش أن هؤلاء الرجال الشجعان يمكنهم بدء العام الجديد وليست هناك سحابة ظالمة تطل عليهم»، في وقت لم يتضح فيه ما إذا كانت وزارة العدل الأمريكية ستطعن في الحكم.

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد ألغت في أيلول ٢٠٠٧ رخصة بلاك ووتر الأمنية، التي رافق عملها الكثير من الحوادث والجدل، ففي آذار عام ٢٠٠٤، فقدت الشركة أربعة من عناصرها الأمريكيين الذين كانوا يوفرون الحماية لقافلة تموين للجيش الأمريكي، بمدينة الفلوجة. وقد نقلت وسائل الإعلام العالمية آنذاك، صور التمثيل بجثث العناصر الأربعة، والتي تم جرها في الشوارع وتعليقها على أحد جسور المدينة. كما ظهر اسم الشركة في نيسان عام ٢٠٠٥، حينما أسقط مسلحون مروحية تابعة لها، كانت تقل ١١ شخصاً قتلوا جميعاً، ٦ منهم كانوا أمريكيين.

وعلى صعيد متصل، أعربت وزارة العدل الأميركية عن أسفها لقرار تبرئة خمسة من عناصر شركة بلاك. وقال مسؤول رفيع في الوزارة بحسب «السومرية نيوز» امس الاثنين إن: «وزارة العدل الأميركية تعرب عن أسفها لقرار محكمة أميركية بتبرئة عناصر شركة بلاك ووتر»، مبيناً أن «القرار لا يزال في مرحلة التقييم ومراجعة الخيارات». وأضاف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «وزارة الخارجية الأميركية دعمت جهود وزارة العدل في إجراء تحقيق بقضية الانتهاكات التي قامت بها شركة بلاك ووتر في العراق»، مؤكداً أن «الوزارة ستحاسب أي شركة أمنية أو شخص متعاقد مع وزارة الخارجية يثبت تورطه في تنفيذ ارتكاب جرائم ضد المدنيين في العراق وغيره من دول العالم».

من جهته وصف النائب كريم محسن اليعقوبي حكم القضاء الامريكي بأنه خرق لحقوق الانسان، واضاف في تصريح لـ(المدى): ان ما اقدم عليه القضاء في المحكمة الفدرالية الامريكية والخاص بقضية شركة بلاك ووتر هو امر مخالف لقوانين حقوق الانسان لان تلك الشركة تسببت بقتل عراقيين ابرياء من دون ذنب وعلى الحكومة العراقية محاسبة تلك الشركة. واشار اليعقوبي الى ان البرلمان قد اصدر تعليمات سابقة بإيقاف عمل تلك الشركة لاقترافها جرائم ضد الانسانية، مطالباً الحكومة العراقية برفع دعوى قضائية دولية لمحاسبة تلك الشركة.

وكان عضو اللجنة القانونية محسن السعدون قد كشف أن لجنة الأمن والدفاع ناقشت قانون الشركات الأمنية ووضعت ضوابط لعملها، كما أجرت اللجنة القانونية بعض التعديلات على القانون بحيث يسمح بموجبه مقاضاة الشركات الأمنية التي قامت بانتهاكات في العراق منذ سنتين وبأثر رجعي.

يذكر أن عدد الشركات الأمنية العاملة في العراق انخفض من ١٧٢ إلى ٧٨، بينها ٢٤ شركة أجنبية فقط، وبدأت هذه الشركات عملها في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٩، الذي شهد تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، والتي تم بموجبها رفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية في العراق.

ويُشار إلى أن لشركة بلاك ووتر أكبر تعاقد أمني في العراق، حيث تعاقدت معها وزارة الخارجية الأمريكية لحماية الدبلوماسيين الأمريكيين وغيرهم من الموظفين.

وتقر الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن بأنه لن يتم توفير الحماية القانونية والقضائية للمتعاقدين الأمنيين، وأنهم يخضعون للقانون العراقي ويحاكمون في محاكم عراقية، على الجرائم التي ترتكب داخل العراق.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد جددت تعاقدها مع شركة «بلاك ووتر» العام الماضي، رغم المعارضة الشديدة التي أبدتها الحكومة العراقية تجاه ذلك. وأقرت الحكومة تعديلاً يقتضي حصول كافة شركات التعاقدات الأمنية الخاصة على رخصة للعمل داخل العراق.

بلاك ووتر .. الى خارج العراق

مقابل الإبقاء على حياتهن

المومسات جزء من ستراتيجية القاعدة في ديالى

ديالى/ وكالات

«مجرد لصوص»هكذا تصف سماهر عناصر تنظيم القاعدة في محافظة ديالى، وسماهر إحدى ثلاث نساء مومسات أصبحن جزءا من ستراتيجية مسلحي القاعدة لاختراق الأجهزة الأمنية في مدينة بعقوبة، بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عندما أرغمن على التعاون مع أولئك المسلحين مقابل الإبقاء على حياتهن.

وتضيف سماهر (٢٩ سنة) بحسب «السومرية نيوز» أن عناصر القاعدة «ليسوا كما يقال عنهم أناس متمسكون بتطبيق الإسلام، كلا، إنهم يبتزون الآخرين كي يحصلوا على الأموال، وتجارتهم هي الدين»، وتصفهم مرة أخرى بقولها «زبائن، مجرد زبائن».

بعد عام ٢٠٠٥ وصل تنظيم القاعدة إلى محافظة ديالى ووجه ضربات عنيفة للقوات العراقية والمواطنين على حد سواء. وحاول نشر أفكاره المتطرفة بمختلف الوسائل منها استغلال النساء، حتى تمكن بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ من فرض سيطرته على مساحات شاسعة من أقضية ونواحي المحافظة. كما نجح في اختراق الكثير من منظومات الأجهزة الأمنية وتوجيه ضربات قاسية لها، تمثلت بعمليات اغتيال وكشف مبكر للخطط الأمنية. وغدت العديد من الأحياء السكنية معاقل له، إلا أن عملية عسكرية كبيرة باسم السهم الخارق نفذتها القوات العراقية أدت إلى القضاء على قدر كبير من قدرة هذا التنظيم في صيف عام ٢٠٠٧.

وتقول سماهر، التي تسكن حاليا في شقة متواضعة قرب مدينة بعقوبة ان «تنظيم القاعدة استغلها لنقل منشورات ورزم مغلفة»، كما أنها «أرغمت على صعود سيارة مدنية نهاية عام ٢٠٠٦ لإخراج قيادي في القاعدة كان محاصرا من قبل القوات الأمنية في حي سكني، فتنكر بزي امرأة وخرج معي من دون أن يلحظه أحد».

وتبدو سماهر غير نادمة على سمعتها السيئة بين الناس، وتفسر ذلك بقولها «كل إنسان لديه طاقة محددة للتحمل، فإذا نفدت انحرف عن جادة الصواب، وهذا هو سبب ما أنا عليه الآن».

أما نوار (٣٣سنة)، التي بانت على وجهها المغطى بمساحيق التجميل علامات الإرهاق والتعب، فتقول إن «مسلحي القاعدة يدعون الإسلام لكنهم بعيدون جدا عنه، فقد أرغمتُ على تنفيذ كل ما يرغبون به مقابل الإبقاء على حياتي». وتضيف «القاعدة كانت تحثنا لاستدراج بعض منتسبي الأجهزة الأمنية للوقوع في شراكنا ومعرفة ما يجري داخل تلك الأجهزة». وتوضح نوار «هناك أسئلة كانت توضع لنا، ويجري تسجيل كل شي بواسطة أجهزة تسجيل يزودنا بها شخص كان يتولى الإشراف على هذا الأمر، ويدعى أبو ناجي، وهو ضابط أمن سابق برتبة نقيب وقيادي ميداني لدى القاعدة. وكانت تربطه علاقة مع إحدى النساء اللائي أعرفهن قبل سقوط النظام السابق». وتكمل نوار حديثها عن أبي ناجي بالقول انه «كان يسعى لتأسيس شبكة نسائية مهمتها تنفيذ بعض الواجبات التي يصعب على عناصر القاعدة تنفيذها».

وتتحدث نوار عن طبيعة عملها قائلة «بالنسبة لي كنت أعمل، ولمدة عام ونصف العام، على نقل منشورات وكتب ورسائل بين مختلف المناطق، وخصوصا في حالات التوتر الأمني وإغلاق الأحياء سكنية، عندها نكون نحن الوسيلة الناجحة لاختراق الحواجز الأمنية دون أن نلفت انتباه أحد». وتواصل نوار روايتها «بعد ذلك تمكنت من الهرب إلى إحدى دول الجوار بجواز سفر مزور، وقد عدت قبل أشهر قليلة إلى أطراف بعقوبة». وتختم نوار حكايتها «أحاول الآن أن أنسى الماضي المؤلم وأبدأ حياة جديدة لأصلح ما أفسدته السنوات الماضية، أشعر بندم يتنامى يوما بعد يوم بسبب سلوكي السابق المنحرف».

أما وردة (٣٠ عاما) فتقول إن «القاعدة بعدما ازدادت قوتها بشكل كبير، خيّرتنا بين التعاون أو الموت، فاخترنا التعاون على أمل البقاء أحياء». وتشير وردة إلى أن «القاعدة كانت لديها عناصر تعمل لحسابها داخل الأجهزة الأمنية العراقية تزودها بالأسرار الأمنية والعسكرية». وحول طبيعة عملها تقول وردة «كان عملي نقل أوراق ومنشورات أو معرفة ما يجري داخل المؤسسات الحكومية ومنها مبنى المحافظة». وتضيف أنها «استطاعت الهرب إلى بغداد، بعدما عرفت أن صديقة لها قتلت ذبحا من قبل القاعدة»، وانها «عادت بعد عام ٢٠٠٨ وغيرت محل إقامتها».

وتعترف نوار قائلة «انحرفت عن الطريق المستقيم وأرغمت على ذلك بسبب الفقر والحاجة، لذا عشت تجارب قاسية جدا ولعل أكثرها ألما هو استغلالي من قبل مسلحي القاعدة، وأمل الآن أن أغير حياتي والابتعاد عن ذلك الماضي».

تلك الحكايات لم تفاجئ القيادي في صحوة ديالى محمد المجمعي الذي يقول ان القاعدة لم تكن تتهاون في فعل أي شي من أجل الوصول إلى مبتغاها. ولعل العثور على حبوب هلوسة ومخدرات داخل معاقلها يؤكد طبيعة هذا التنظيم». ويكشف المجمعي أن «بعض عناصر الصحوة وجدوا كميات كبيرة من علب المشروبات الكحولية في أوكار القاعدة». ويؤكد «نحن ندرك حقيقة تنظيم القاعدة، لكن الرأي العام يتصور انه تيار إسلامي، والحقيقة غير ذلك».

وفي السياق نفسه، يرى مسؤول أمني طلب عدم الكشف عن اسمه أن «مستوى الخروق الذي عانت منه الأجهزة الأمنية كان كبيرا وخطيرا جدا. وقد وصل الأمر إلى زج القاعدة بعناصرها داخل المؤسسات الأمنية، وهناك تحقيقات كثيرة أكدت وجود تلك العناصر المندسة». ويكشف المسؤول الأمني أن «هناك نحو ٢٣٠ من ضباط ومنتسبي الأجهزة الأمنية معتقلون حاليا بتهم تتعلق بالإرهاب». ويؤكد أنه «لا يستبعد أن تستغل القاعدة بعض النساء سيئات السمعة للإيقاع بمنتسبي الأجهزة الأمنية، وهذا أمر يمكن حدوثه في ظل تأكيدات بأن بعض قياديي القاعدة هم سابقا رجال أمن محترفون لذا فان استغلال المرأة في اختراق الأجهزة الأمنية ستراتيجية اتبعتها القاعدة في الفترة الماضية، وحققت بعض النتائج»، إلا أنه يستدرك بالقول إن «الوضع الآن أفضل بكثير»، على حد تعبيره.

ويرى ضابط أمن سابق برتبة رائد هو غسان راسم جميل أن «حرب المعلومات وعمليات اختراق الأجهزة الأمنية تتم بكل الطرق سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، ولعل استغلال المرأة في هذا المجال من المسلمات المعروفة على مر العصور». ويستنتج جميل انه «ليس غريبا أن تستغل القاعدة هذا الاتجاه لمصلحتها فهو يحقق لها التفوق المعلوماتي».

ويجمع اغلب مواطني مدينة بعقوبة على أن «تنظيم القاعدة الذي تمسك بالنهج المتطرف واعتمد العنف والسلاح وسيلة لتحقيق غاياته وأهدافه هو المسؤول الأول عن أحداث دموية راح ضحيتها آلاف المدنيين في مئات التفجيرات التي تعرضت لها أغلب مناطق المحافظة خلال السنوات التي تلت سقوط النظام السابق».

يذكر أن القيادات الأمنية في محافظة ديالى تؤكد أن التنظيمات المسلحة اتبعت العديد من الستراتيجيات في محاولة لاختراق المنظومات الأمنية، خلال فترة التدهور الأمني، ويعتبر استخدام النساء إحدى الستراتيجيات التي اتبعتها هذه التنظيمات ونجحت في تحقيق ذلك، خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

حزب العمال «قلق» من مثول بلير أمام لجنة التحقيق في حرب ٢٠٠٣

بلير

لندن/ وكالات

كشفت صحيفة «التايمز» البريطانية ان مسؤولين كبارا في حزب العمال، الذي كان توني بلير رئيسه، قد أعربوا عن قلقهم من أن يقوض مثول بلير في الاسابيع المقبلة أمام لجنة التحقيق في حرب العراق، أي امكانية لمساعدته الحزب في الانتخابات العامة المقبلة.

وذكرت صحيفة «التايمز» البريطانية في عددها الصادر امس الاثنين أن قيادة الحزب التي اطلقت أمس الاول المرحلة الاولى في حملتها الانتخابية، لم تحدد حتى الان أي دور رسمي لتوني بلير الذي قاد الحزب الى ثلاثة انتصارات متتالية في الانتخابات. وتقول «التايمز» ان مسألة لجنة التحقيق التى أنشأها غوردون براون، زعيم الحزب ورئيس الوزراء البريطاني حاليا، قد أعادت فتح الشقاق بين أنصار براون وأنصار بلير قبل أشهر من محاولة حزب العمال الفوز بفترة حكم رابعة.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مقرب من بلير شكواه بأنه لن تتوفر للناخبين سوى تفسيرات مجتزأة لشهادته يعرضها اعلام معاد، لان تقرير اللجنة لن ينشر حتى العام المقبل. كما أشارت الصحيفة الى جهود تبذل مؤخرا من أجل اقناع بلير بالاقرار بأنه تم ارتكاب أخطاء قبل أو على الارجح بعد الحرب، وان هذا قد يتضمن الاعتراف بأن التركيز على ضمان دعم الامم المتحدة أدى الى زيادة التركيز على أسلحة الدمار الشامل، أو الاعتراف بعدم الاعداد بشكل ملائم لاعادة اعمار العراق.

مفوضية اللاجئين: استمرار العنف يمنع فرص تنمية المنظمات غير الحكومية

العنف يعيق عمل المنظمات غير الحكومية

بغداد/ المدى

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق ان استمرار العنف، وخصوصاً في وسط العراق، لا يترك فرصة لتنمية المنظمات غير الحكومية المحلية وتطوير علاقاتها مع الحكومة أو منظمات الأمم المتحدة بطريقة سلسة في الوقت الذي يبقى فيه تقديم أي مساعدات في مثل هذه الظروف أمراً محفوفاً بالمشاكل.

واضافت بحسب موقعها الالكتروني ان المفوضية كررت يوم ١١ ايلول من العام الماضي التعبير عن قلقها إزاء العودة غير طوعية للعراقيين وسط العنف المتواصل حيث قالت «أنها لا تحبذ إجبار الأشخاص الذين ينحدرون من وسط العراق على العودة إلى ديارهم ما لم تشهد الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في البلاد تحسناً كبيراً». وأضافت أنه «لا تزال العديد من المجموعات تواجه تهديدات كبيرة، حيث تفيد تقارير مكاتب المفوضية أن أعداد اللاجئين العراقيين العائدين تقابلها أعداد مماثلة من الوافدين الجدد».

وتابعت انه قد يكون من الصعب على منظمات الأمم المتحدة إثبات حسن نية المنظمات غير الحكومية المحلية في ظل المناخ الحالي، وقبل الانتخابات المقرر اجراؤها في ٧ اذار المقبل وبالتالي لا بد من القيام بعمليات تدقيق مطولة. واشارت الى ان الأمم المتحدة وضعت بالفعل عدداً من الضمانات، فقد اشترطت المفوضية على سبيل المثال أن تكون المنظمات غير الحكومية المحلية مسجلة رسمياً؛ وأن يكون لديها سجل أداء مرض وقادرة على فتح حساب مصرفي خاص بها؛ ولديها تقارير مراجعة حسابات مرضية عن السنوات السابقة حتى تكون مؤهلة للدخول في شراكة معها.

ولا تزال ثقافة المنظمات غير الحكومية ظاهرة جديدة، فمعظم المنظمات غير الحكومية إما تابعة لأحزاب سياسية وتقع تحت سيطرتها، أو على الأقل تتعاطف مع بعضها، بحسب المفوضية. ورأت انه في مجتمع يشوب حكومته الضعف، تكون المنظمات غير الحكومية جديدة نسبياً والضوابط غير صارمة، ولذلك قد يصبح من الصعب تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة، ناهيك عن التعاون بين المنظمات المحلية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة، كما أفاد أحد المحللين.

ويرى حامد حسن عبد العزيز، وهو محاضر في العلوم السياسية بجامعة البصرة أن «الحكومة العراقية لا تزال تبني نفسها وتواجه تحديات كثيرة في العديد من المجالات من الأمن الداخلي والخارجي إلى الخدمات الاقتصادية والعامة. ولذلك فإن التعاون مع المنظمات غير الحكومية ليس ضمن أولوياتها حتى الآن». وأضاف قائلاً: «لا تزال ثقافة المنظمات غير الحكومية ظاهرة جديدة، فمعظم المنظمات غير الحكومية إما تابعة لأحزاب سياسية وتقع تحت سيطرتها، أو على الأقل تتعاطف مع بعضها».

وقالت مها صدقي، المتحدثة باسم المفوضية في العراق أن المفوضية قد عززت علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المحلية منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بعد أن توقفت عن التعامل بشكل حصري تقريباً مع المنظمات غير الحكومية الدولية كما كان الحال في السنوات السابقة، الأمر الذي كانت مضطرة لفعله لأسباب أمنية. وقالت المفوضية أنه بالرغم من أن المزيد من النازحين واللاجئين يعودون إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن البلاد لم تشهد عودة بأعداد كبيرة بعد. وقدرت المنظمة عدد النازحين الذين عادوا خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنحو ٣٠٠،٠٠٠، بالإضافة إلى حوالي ٨٠،٠٠٠ لاجئ.

وقالت صدقي أن ١٧،٠٠٠ عائد (من اللاجئين والنازحين معاً) في المتوسط عادوا شهرياً في عام ٢٠٠٩، ولكن معدل العودة سينخفض على الأرجح مع اقتراب انتخابات مارس ٢٠١٠. ووفقاً لأرقام الحكومة المسجلة في وقت مبكر من هذا العام، يوجد ما يقرب من ٢,٦ مليون نازح في العراق ونحو مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة، معظمهم في سوريا والأردن.

ماذا تقول النجوم عن العراق في عام ٢٠١٠؟

ترجمة: عمار كاظم محمد

مع نهاية عام ٢٠٠٩ كان لدى العراقيين سؤال واحد في عام ٢٠١٠ لدى منجميهم المفضلين هو من سيحكم العراق؟

وكانت واحدة من أكثر التسالي شعبية لدى العراقيين اثناء عشية رأس السنة الجديدة وهم يشاهدون التلفاز ويراقبون التنبؤات بما يحمله العام الجديد للعراق على القنوات العراقية والعربية.

علي البكري منجم عراقي لديه برنامج عن الابراج في قناة العراقية ويتسلم يوميا ما بين ٥٠ الى ٦٠ رسالة على بريده الالكتروني، سأله احد الاشخاص حول من سيحكم العراق، وهل تتفرق البلاد وهل سوف تستقر أم لا ؟ أجاب البكري «الجميع يركزون على من سيكون الاسعد حظا في الانتخابات القادمة»، ويضيف: انه يستند في تنبؤاته على مجموعة من الاشارات الفلكية تعتمد يوم ميلاد الشخص وهو يحمل معه مفكرة فيها اسماء وتواريخ ولادات اكثر من ٥٠٠ شخصية سياسية وشخصيات عامة في البلاد.

وبين أن معظم الذين يطلبون نصائحه هم سياسيون عراقيون والكثير منهم قلقون بشأن مهنهم ومواقعهم اكثر من قلقهم على الوضع في العراق ويقول البكري «احاول البقاء بعيدا عن السياسيين لأن العمل معهم تضييع للوقت والجهد والكرامة فهم يحاولون الحصول على ما يريدون وحين يتم لهم ذلك يتجاهلونك وحينما يخسرون مواقعهم يأتون إليك متسائلين فيما اذا كان بإمكانهم استعادة تلك المناصب»،

وبالنسبة للانتخابات القادمة تنبأ البكري أن اقوى المنافسين في الانتخابات القادمة سيكون رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي، والدكتور أحمد الجلبي ومثال الآلوسي على الرغم من أن الآلوسي لم يحرز مرتبة متقدمة في انتخابات مجالس المحافظات السابقة اما عن رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي فاجاب البكري قائلا انه لايعرف تاريخ ميلاده. واضاف «انه متفائل دائما وانا الشخص الاكثر تفاؤلا بمستقبل العراق».

وقد سئل البكري لماذا يهتم الناس دائما بتنبؤات المستقبل أجاب»ان الناس تحب معرفة المجهول والغامض مثلما يحبون تقاسم المعلومات عنه» مضيفا «ان العراق مقبل على سنة جيدة من الناحية الاقتصادية بسبب ارتفاع اسعار النفط وكذلك سيتمتع العراق بسنة أكثر أمنا واستقرارا كون جيرانه سينشغلون بمشاكلهم الداخلية الخاصة وكذلك وصول السياسيين العراقيين الى درجة من التوافق فيما بينهم».

عن: نيويورك تايمز